التعليم والأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن

ورقة عمل

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

٢٠٢٠

نبيل أحمد الخضر

DAMANAT
100% حقوق و حريات و تنمية

التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن

نبيل أحمد الخضر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

٢٠٢٥

عنوان الكتاب

التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن

المؤلف

نبيل أحمد الخضر

الناشر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

/http://damanat.org

nabilngo@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ضمانات ٢٠٢٥

لا يجوز إعادة طباعة الكتاب أو ترجمة أو نقل أجزاء منه بأي شكل من الأشكال إلا بإذن خطي من مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

المحتويات

مقدمة 3

التعليم في الاتفاقيات الدولية 4

التعليم في القانون الإنساني الدولي 10

التعليم في الاتفاقيات الإقليمية (المنطقة العربية) 12

التعليم في اليمن 13

التعليم في اليمن (أرقام وإحصائيات) 17

التعليم في اليمن (قوانين واستراتيجيات) 21

التعليم في اليمن لذوي الإعاقة 23

القوانين والاستراتيجيات الخاصة بتعليم المعاقين 24

التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن 26

خاتمة 28

مقدمة

يهدف التعليم إلى إكساب الشخص المتعلم الأسس العامة للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة وهو عبارة عن نقل للمعلومات والمعارف والخبرات والمهارات للمتلقي ليساعده على إحداث التغيير الذي يرغب به من خلال علمه، وللتعليم عناصر محددة كمدخلات وعمليات ومخرجات وتتكون مدخلاته من المعلم وما يتعلق به من المستوى الذي يؤهّله إلى التعليم، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي يمتلكها، ومهاراته وكفاءاته الأدائية وكذا الطالب وما يتعلّق به من دوافع وميول واتجاهات. البيئة التعليمية، وعناصرها، ومستوى تنظيمها، بالإضافة إلى مصادر التعليم المتوافرة فيها. المادة الدراسية، ونوعيتها، وطريقة تنظيمها، وبالنسبة لعمليات التعليم فهي طرق التدريس والأساليب المتبعة به، ودور المعلمين والطلبة المؤثر فيها، والأنشطة والتدريبات التي يتم تنفيذها خلال العملية التعليمية والتقويم وأساليبه والمواضيع التي يشتمل عليها. في حين تشتمل مخرجات العملية التعليمية على زيادة مهارات الطلبة ومعارفهم، وتحفيز ذكاءهم، والاهتمام بالموضوع التعليمي وزيادة الثقة بالنفس، وزيادة النمو الاجتماعي، وزيادة قدرة الطلبة على مواجهة المواقف المختلفة، وتعديل السلوك الفردي لهم، وتنقسم أنواع التعليم الى التعليم الفني والمهني والتعليم الصناعي والتعليم الأكاديمي والتعليم الزراعي بالإضافة الى التعليم الشامل الذي يضم التعليم الأكاديمي والمهني.[1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

التعليم في الاتفاقيات الدولية

اهتم العالم بالتعليم كأحد أهم الحقوق الإنسانية لجميع البشر بما في ذلك الأطفال وتعليم الفتاة والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الإنسانية الهشة والتي تحتاج التعليم كأحد أهم الطرق المهمة الى المشاركة في المجتمعات وبناء الديمقراطيات، وأحد أهم سبل التنمية، وغالبية النصوص الخاصة بالتعليم تمت المصادقة عليها من قبل المجتمع الدولي في كل الاتفاقيات الدولية بخلاف بعض الحقوق التي قد تجد لها معارضة، وبالتالي كان للتعليم وجود في أغلب الاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين المحلية في أي دولة ومن ضمنها اليمن، والبداية كانت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اهتم بالتعليم في المادة السادسة والعشرين والتي ركزت على التعليم وحق كل شخص في التعليم المجاني والإلزامي على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية وأن يكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم والتعليم العالي متاحا للجميع. ووجوب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، وللتعليم اهتمام خاص في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أكدت المادة الثالثة عشر منه على حق كل فرد في التربية والتعليم وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان، وتمكين كل شخص من

[2] https://www.yemenpolicy.org/ar/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B9%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%A3/

الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم. [٣]

ويبرز الحق في التعليم بشكل أوضح في اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمنت الحق في التعليم للطفل في المادة ٢٩ الفقرة ب على أن للطفل حق في تلقي التعليم الذي يجب ان يكون مجانيا وإلزاميا في مراحله الابتدائية على الاقل، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه على أساس تكافؤ الفرص من تنمية ملكاته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية ومن أن يصبح عضوا مفيدا في المجتمع. [٤]

وركزت الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في المادة العاشرة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم والتوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة والتعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وفي جميع أنواع التدريب المهني بالإضافة إلى التساوي في المناهج الدراسية والامتحانات وفى نوعية المرافق والمعدات الدراسية والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله وتشجيع التعليم المختلط و نقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف

[3] https://www.adengad.net/articles/577907

[4] https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-03/OHCHR_PWD_Yemen_AR_4Dec2022.pdf

أساليب التعليم والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى وبرامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، والعمل على خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان.[5]

ونجد أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٦ اهتمت بالحق في التعليم واعتبرت أن عدم الحصول على التعليم هو شكل من أشكال التمييز ففي المادة الخامسة ركزت الاتفاقية على تعهد الدول المشتركة بأن تتخذ على الفور تدابير فعالة ولا سيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والتكوين للتمكن من محاربة الأفكار المؤدية إلى التمييز العنصري ومن تيسير التفاهم والتسامح والمودة بين الأمم والمجموعات العنصرية أو القومية ومن تحقيق الأهداف والنهوض بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وكان هناك اهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وحقهم في التعليم ففي المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نصت على اهتمام الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص وتكفل الدول الأطراف نظاما تعليميا جامعا على جميع المستويات وتعلما مدى الحياة يعمل على التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية الكامنة والشعور بالكرامة وتقدير الذات والتنوع البشري وتنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم وإبداعهم وقدراتهم العقلية والبدنية وعدم استبعادهم من النظام التعليمي على أساس الإعاقة، وعدم استبعاد

[5] https://www.sfd-yemen.org/ar/category/11

الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي مع مراعاة احتياجاتهم الفردية في مجال التعليم وحصولهم على الدعم الكامل ليستطيعوا مواصلة التعليم، وتيسير لغة الإشارة والمهارات الحياتية وتوفير التعليم للصم والبكم والمكفوفين واستخدام وسائل الاتصال لمساعدتهم على التعليم.[٦]

وقد ركز المجتمع الدولي على بعض الحالات الخاصة التي يكون فيها البشر في ظروف خاصة كالمهاجرين وحصولهم على الحق في التعليم وهذا ما أقرته اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠ حيث ركزت على حق المهاجرين في التعليم حيث نصت المادة ١٢ على تأمين التعليم الديني والأخلاقي لأولادهم وفقا لمعتقداتهم الخاصة وأيضا في المادة ٣٠ حول الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المستضيفة. ولا يجوز رفض أو تقييد إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسي أو بالمدارس بسبب الوضع غير النظامي من حيث الإقامة أو الاستخدام لأي من الأبوين، أو بسبب الوضع غير النظامي لإقامة الطفل في دولة العمل، وركزت المادة ٤٠ على إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية واهتمت المادة الخامسة والأربعين على إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية.[٧]

[6] https://www.amnesty.org/es/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE3129152019ARABIC.pdf

[7] https://openurl.ebsco.com/EPDB%3Agcd%3A16%3A17995984/detailv2?sid=ebsco%3Aplink%3Ascholar&id=ebsco%3Agcd%3A163095345&crl=c&link_origin=www.google.com

ومن جهة ثانية كان لفئة اللاجئين في العالم بغض النظر عن حالتهم الصحية وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة اهتمام من المجتمع الدولي فقد استعرضت الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، ١٩٥١ في المادة الثانية والعشرين على أن تمنح الدول اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأولي وخاصة على صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية، وفي المادة الرابعة من إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، ١٩٩٢ كان واضحا الاهتمام بالحق في التعليم وعلى أن تتخذ الدول حيثما كان ذلك ملائما، تدابير في حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها.[٨]

وكان للشعوب الاصلية مكان خاص في الاتفاقيات الدولية وحقوقهم في التعليم فقد نصت المادة ١٤ على حق الشعوب الاصلية في إقامة نظمها ومؤسساتها التعليمية والسيطرة عليها وتوفير التعليم بلغاتها، بما يتلاءم مع أساليبها الثقافية للتعليم والتعلم وحصول أطفالهم على التعليم بجميع مستوياته وأشكاله دونما تمييز وأن يعبر التعليم تعبيرا صحيحا عن جلال وتنوع ثقافاتها وتقاليدها وتاريخها وتطلعاتها.

[8] https://aawsat.com/home/article/4227836/%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9

وقد ركزت بعض وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو على التعليم وخصصت له معاهدات ونصوص خاصة بها بصفتها المتخصصة في هذا المجال فقد نصت اليونسكو في بعض صكوكها على أهمية التعليم ومن هذه الصكوك اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، ١٩٦٠ التي نصت على عدم التمييز في التعليم والاستبعاد علي أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد وعلى أن لا يكون هناك حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة أو تخصيص مؤسسات تعليمية لجماعات معينة أو فرض أوضاع لا تليق بالإنسان في مجال التعليم، واهتمت نفس الاتفاقية بتكافؤ الفرص وأهمية تقصي الجودة في التعليم واحترام الشعوب الأصلية والإثنيات واللاجئين والنازحين والأجانب والأشخاص ذوي الإعاقة وإلغاء أي مواد تمييزية في الدساتير أو القوانين أو الاستراتيجيات الوطنية وتقديم التسهيلات للحصول على التعليم كما اهتمت بالقائمين على العملية التعليمية من تدريب جميع المشتغلين في مجال التعليم كي لا يكون التعليم أدني مما تقرره القوانين الوطنية والزاميته ومجانيته وشموليته.[٩]

وركزت منظمة العمل الدولية على حق الأطفال في التعليم وعلى أن لا يكون العمل سببا في تركهم للتعليم وعن الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التعليم في التقليل من أسواء أشكال عمل الأطفال وحقوق الشعوب الاصلية والقبلية في الحصول على الخدمات التعليمية كما أوضحت بعض موادها على أن من حق الأطفال ذوي الإعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام في التعليم الجيد والشمولي والمجاني وذلك في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل، ١٩٧٣وأيضا

[9] https://reefyemen.net/archives/1572667

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩، بالإضافة الى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩.

التعليم في القانون الإنساني الدولي

تمر الدول بأوضاع الكارثة في كثير من الأحيان، ومن ضمن هذه الكوارث الحروب، والتي تمنع الأطفال أو البشر بشكل عام بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم، وقد اهتم القانون الإنساني الدولي بهذا من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ١٩٤٩ والتي تحدثت موادها ١٨. ٣٨. ٧٢. ١٢٥. على تشجيع الدولة الحاجزة الأسرى على ممارسة الأنشطة الذهنية، والتعليمية، والترفيهية والرياضية، وتتخذ التدابير الكفيلة بضمان ممارستها، بتوفير الأماكن الملائمة والأدوات اللازمة لهم. وعلى السماح لأسرى الحرب بأن يتلقوا بالبريد أو بأي طريقة أخري طرودا فردية أو جماعية تحتوي على الأخص مواد غذائية أو ملابس أو أدوية أو لوازم لتلبية احتياجاتهم الدينية أو الدراسية أو الترفيهية، بما في ذلك الكتب والمستلزمات الدينية، والمواد العلمية، وأوراق الامتحانات، والآلات الموسيقية، والأدوات الرياضية، والمواد التي تتيح للأسرى مواصلة الدراسة أو ممارسة نشاط فني. وتوفير الاحتياجات التعليمية والثقافية لهم.

[1] https://www.educationaboveall.org/sites/default/files/research/attachments/09.%20InternationalLawHandbook2012SummaryAR.pdf

[1] https://www.gcedclearinghouse.org/ar/resources/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-

وركزت اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ١٩٤٩ على التعليم في المواد ٢٤,٥٠. ٩٤. ١٠٨. ومن ضمنها اتخاذ أطراف النزاع التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها. بالإضافة الى تكفل دولة الاحتلال، بالاستعانة بالسلطات الوطنية والمحلية، تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم وأن تشجع الدولة الحاجزة أو المحتلة الأنشطة الذهنية والتعليمية، والترفيهية، والرياضية للمعتقلين والذي من حقهم أيضا تلقي البريد التي تحتوي بصفة خاصة الأغذية والملابس والأدوية وكذلك الكتب والأدوات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الدينية أو التعليمية أو الترفيهية. [٢] [١]

وبصفة خاصة فقد تناول البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، ١٩٧٧ الحق في التعليم على المواد ٤٨. ٥٢. ٧٨ والتي ركزت على الحق في التعليم عبر حماية المؤسسات التعليمية من التدمير واعتبار المؤسسات التعليمية محمية بموجب القانون الإنساني الدولي والإجراءات المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات وإجلائهم وترتيب أوضاعهم التعليمية، وكما كان الامر مع البروتوكول الأول فقد اهتم البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، ١٩٧٧ بمواضيع

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%B0%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%8C?language=ar

[1] https://inee.org/ar/collections/right%20to%20education

التعليم في المادة الرابعة منه على وجوب أن يتلقى الأطفال التعليم، بما في ذلك التربية الدينية والخلقية تحقيقاً لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم في حالة عدم وجود آباء.

التعليم في الاتفاقيات الإقليمية (المنطقة العربية)

اهتم الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤ بالتعليم للأطفال في المنطقة العربية حيث ركزت المواد ٤٠. ٤١ على توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعلية في المجتمع وتوفر الخدمات الاجتماعية مجاناً لجميع ذوي الإعاقات. كما توفر الدعم المادي للمحتاج من هؤلاء الأشخاص وأسرهم أو للأسر التي ترعاهم كما تقوم بكل ما يلزم لتجنب إيوائهم في مؤسسات الرعاية وفى جميع الأحوال تراعى المصلحة الفضلى للشخص المعوق. وتم التركيز على محو الأمية وحق كل شخص الحق في التعليم. ومجانيته وإتاحته دون تمييز وتحقيق الشراكة بين الجنسين وتنمية الشخصية الكاملة للإنسان عبر التعليم ووضع الخطط الخاصة بالتعليم مدى الحياة ووضع الخطط لتعليم الكبار والأشخاص ذوي الإعاقة.

[1] http://www.libya-unesco.org/dyn/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84-2/

[1] https://www.unesco.org/ar/articles/aldwl-alrbyt-ttmd-alatfaqyt-almuhdtht-alkhast-balatraf-bdrasat-altlym-alaly-wshhadath-wdrjath-allmyt

التعليم في اليمن

في ١٩١٩–١٩٤٨ شكل الإمام يحي عددًا صغيرًا من المدارس ذات أغراض محددة: مدرسة للأيتام، تم تدريب طلابها عادة على المهارات الكتابية للحصول على وظائف للنظام القضائي بالإضافة الى كلية المعلمين ومدرسة عسكرية. رغم ذلك، ظلت المدارس ضئيلة العدد، ومن ناحية أخرى شكل عدد قليل من مالكي الأراضي الأثرياء مدارس حديثة والأول كان على الأرجح أحمد نعمان، الذي أسس مدرسة في ثلاثينيات القرن الماضي في ضُبحان (بالقرب من تعز). وكانت مدرسة النعمان الأقرب إلى التعليم الحقيقي وتدرس مواد مثل الرياضيات والجغرافيا والتربية البدنية، ومنذ ١٩٤٨ — ١٩٦٢، كان النظام التعليمي مقصورًا في المقام الأول على التعليم الديني الذي قدمه علماء الإسلام في كتاتيب (مدرسة إسلامية ترتبط عادةً بمسجد) وكان يمكن العثور على هذه الكتاتيب في جميع المدن والبلدات الرئيسية ومعظم المدن الصغيرة، وكان الهدف الأساسي من التعليم الديني هو تعليم الطلاب، الأولاد فقط القرآن، وتتطلب هذه العملية التعليمية حوالي تسع سنوات من الدراسة، وشملت الدراسة الدينية تعلم أقوال النبي محمد، وكان هذا النوع من التعليم محصور للغاية على فئة لا تتجاوز ٥ بالمائة فقط من الشباب الأثرياء ومن شغل آبائهم مناصب دينية أو بيروقراطية عليا أو كانوا من التجار الأثرياء.

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

[1] https://yemencea.org/content/uploads/2024/02/report-on-the-reality-of-education-in-Yemen-2023.pdf

بعد قيام ثورة ١٩٦٢، تغير النظام التعليمي بشكل كبير، وقدمت مصر، التي كانت لها قوات ومستشارون في البلاد خلال جزء كبير من الصراع الداخلي بين الجمهوريين والملكيين خلال ١٩٦٢-١٩٧٠، مساعدة كبيرة، وتم إنشاء أكثر من ٥٠ مدرسة، بما في ذلك المدارس المهنية، وتم تدريس الموضوعات الجديدة بشكل رسمي، مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم الاجتماعية والطبيعية. ولأول مرة أيضًا، تم إنشاء مدارس للبنات في المدن الرئيسية في صنعاء وتعز والبيضاء، وتم إنشاء كلية الاتصالات الراديوية وكلية الطيران. وفي الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ توسيع التعليم بشكل كبير وأصبح الوصول إليه أكثر سهولة، وأُنشئت وزارة التعليم، بعد مرسوم أصدرته الحكومة عام ١٩٦٣، لمراقبة نظام المدارس العامة، كما تم إنشاء عدد قليل من المدارس الخاصة تضمن النظام المدرسي ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الإعدادي وثلاث سنوات من التعليم الثانوي، تليها الدراسة في الجامعة . ٧ ١

ويدور التعليم الابتدائي حول المهارات الأولية والإعدادية في المهارات العملية والمهنية والثانوية في أحد الخيارات الخاصة بالتدريب العام (الفنون والعلوم) والتدريب المهني والتجاري والزراعي وتدريب المعلمين، وفي عام ١٩٨٠ -١٩٩٠، كانت الأمية أكثر من ٨٠ في المئة عموما، بما في ذلك أكثر من ٩٠ في المئة للإناث لكنها تحسنت لكل من الذكور والإناث مع مرور الوقت، وكانت

[1] https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

المعدلات الانتقالية عالية بالنسبة لأولئك الذين أتموا المرحلة الابتدائية: ٨٥ في المئة واصلوا إلى المستوى التحضيري، و ١٠٠ في المئة من المستوى التحضيري إلى المرحلة الثانوية، و ٧٨ في المئة ثم واصلوا الدراسة في المرحلة الثالثة.[٨]

بالنسبة لعدن فقد استثمر البريطانيون قليلا في التعليم وقبل الحرب العالمية الثانية كانت فرص الحصول على التعليم في جنوب اليمن محدودة في الواقع ففي الثلاثينيات من القرن الماضي، كان هناك حوالي ١٠٠٠ طالب فقط مسجلين في المدارس الحكومية و ٢٠٠٠ طالب آخر أو أقل في التعليم الخاص أو الدروس الخصوصية وذهب التعليم في المقام الأول إلى البريطانيين، وبعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني ١٩٦٣ تطور التعليم وكانت هناك جامعة عدن التي افتتحت عام ١٩٧٥ بست كليات في الزراعة، والقانون، والاقتصاد، والتعليم، والتكنولوجيا والطب وقد انظم اليمن الجنوبي إلى الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة وهذا أعطى فرصة ابتعاث أعداد كبيرة من الطلاب للدراسة في الاتحاد السوفيتي حتى سقوطه في بداية التسعينات .[٩]

ومع الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠ وتم تطوير نظام التعليم العالي وبقي قطاع التعليم غير الرسمي قويًا، وتزايد الاهتمام بالمهن التعليمية ومحو الأمية الأساسية. التدريب أثناء العمل وتوحيد النصوص والمناهج، وإعادة هيكلة لدور التعليم، وتم بناء النظام الجديد باعتباره تسع سنوات من التعليم الأساسي، تليها ثلاث سنوات من التعليم الثانوي مع وجود مستمر للمدارس الدينية،

[8] http://www.yemen-nic.info/contents/education/

[9] https://www.aljazeera.net/blogs/2020/1/7/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

وفي ١٩٩٦ ارتفع إجمالي الإنفاق على التعليم في اليمن بشكل طفيف وكان إجمالي الإنفاق التعليمي يمثل ٣,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، والذي كان ٢٣,٥ في المائة من إجمالي الإنفاق العام. كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ ٢٠٠١ تضاءل التعليم تماشياً مع برنامج التحرير الاقتصادي في اليمن وتضمن اتفاق اليمن مع صندوق النقد الدولي لمرفق التكيف الهيكلي اتفاقية محددة للحد من دور وزارة التربية والتعليم اليمنية ووضع سيطرة أكبر في أيدي القطاع الخاص، ووافق اليمن على إنشاء أرقام سنوية لكل طالب وأرقام الإنفاق الرأسمالي، وذلك بهدف مكافأة المدرسين على أساس المؤهلات واستعدادهم للانتقال إلى المناطق الريفية والمحرومة، لتقليل التكاليف الإدارية للتعليم، وزيادة الوصول إلى التعليم للطلاب من المناطق الريفية و للإناث، والحد من عدد المعلمين الأجانب بصفتهم أكثر تكلفة.

من ناحية أخرى استمر القطاع الخاص في التعليم في النمو منذ ٢٠٠١ الى ٢٠١١ عندما قامت ثورة الشباب في اليمن ليصبح للوضع السياسي دور في توقف بعض عمليات التعليم وخصوصا في جامعة صنعاء خلال هذه الفترة بينما استمر الوضع كما هو عليه في التعليم الأساسي والثانوي .

ومع نشوء أحداث الثورة الشبابية في فبراير ٢٠١١ حتى الانقلاب على الرئيس هادي في ٢٠١٤ ومن ثم دخول اليمن في حرب مع التحالف العربي الذي تقوده السعودية بالإضافة لبعض الصراعات الداخلية دخل التعليم مرحلة الأزمة، وفي ظل الفجوة

[2] https://www.yemenwatcher.org/post/revolutionizingeducationinyemen-theimpactoftechnology

[2] https://ygcs.center/ar/studies/article43.html

[2] https://rcssegypt.com/13098

الحاصلة في دعم العملية الإنسانية ككل في اليمن وجد في قطاع التعليم فجوات واسعة ما بين الاحتياجات الفعلية و المتوفر لتغطيتها فعلى سبيل المثال فإن الأشخاص المحتاجين للمساعدة لعام ٢٠١٩ هو ٤,١ مليون منهم ٢,٨ مليون طفل من المحتاجين بشدة للدعم فى مسيرتهم التعليمية بينما لا يصل حجم المستفيدين من هذه البرامج الى ١,٨ مليون طفل فقط.[٣]

التعليم في اليمن (أرقام وإحصائيات)

تطور التعليم في اليمن تطورا مستمرا منذ الستينات من القرن السابق على مستوى الكم أو الكيف ولكن في المقابل فإن التطور لا يقارن بالبلدان في نفس المنطقة الجغرافية كمنطقة الخليج العربي حيث يعتبر التعليم في اليمن من أرداء أنواع التعليم في العالم العربي والعالم.[٤] [٢]

كأرقام ارتفع إجمالي الإنفاق العام على التعليم من (٨٩,٦) مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى (٣٨٢) مليار ريال في عام ٢٠١٢، والذي استهدف في الأساس إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم سواء من خلال التوسع في المنشآت التعليمية والتربوية أو تطوير وتحديث مناهج التعليم وإدارة العملية التعليمية ذاتها أو تعزيز القدرات التدريبية المهنية للمدرسين، إلا انه عند مقارنة نسبة أهمية الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام. نجد إن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام قد ارتفعت من

[2] https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/26/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%84

[2] https://carnegieendowment.org/research/2021/12/education-in-yemen-turning-pens-into-bullets?lang=ar&center=middle-east

(١٣,٩٥%) في العام ٢٠٠٥ إلى (١٥,٨٩%) في العام ٢٠١١م.وتراجع في العام ٢٠١٢م إلى ١٣,٦٥% من إجمالي الإنفاق العام للدولة، وشهد التعليم نمواً مطرداً في أعداد المنشأت التعليمية والبالغة ١٥٦٨٣ منشأة تعليمية حكومية رافق هذه الزيادة في عدد المنشأت التعليمية زيادة في عدد الطلاب الملتحقين حيث وصل عدد الملتحقين في التعليم العام (أساسي ،ثانوي) إلى (٥١١٦٤٦٤) طالب وطالبة.

وقد بلغ عدد الجامعات الحكومية اليمنية تسع جامعات، ووصل عدد الملتحقين فيها أكثر (٢٠٥،٦٩١) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١م، في حين وصل عدد المعاهد التقنية والمهنية الى (٧٠) معهدا ويلتحق فيها . (٢٥٠٩٣) طالب وطالبة، وبشكل خاص فقد أرتفع الاهتمام بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي حيث تم إنشاء رياض الأطفال وتجهيزها بما يلزم من متطلبات العملية التعليمية والتربوية لهذه المرحلة الهامة وقد ارتفع عدد رياض الأطفال (الحكومية +الخاص) من(٢٦١) روضة تضم (١٧٩٩٣) طفلاً تعمل فيها (١١٧٩) مربي ومربية في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى (٥٤٩) روضة تضم (٢٤،٧١١) طفلا وطفلة، تعمل فيها حوالي (١،٩٨٦) مربي ومربية في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م.

[2] https://brokenchalk.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7/

[2] https://www.independentarabia.com/node/608312/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-

وبالنسبة لمحو الامية وصل عدد مراكز محو الأمية في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م (٣،٣٦٩) مركز تحتوي على (٦،١٥٤) فصل يعمل فيها (٦،٩٠١) مدرساً وبلغ إجمالي الدارسين والدارسات بمرحلتي الأساس والمتابعة بمراكز محو الأمية بجميع محافظات الجمهورية (١٥٩،٧٤٠) دارس ودارسة منهم (٧،٦٠٦) مهارات نسوية و(٦٥٢) مهارات أساسية، وبالنسبة التعليم الأساسي فقد وصل عدد الطلاب الى (٢،٦٩٧،٦٥٥) طالباً وطالبةً في عام ١٩٩٦م-١٩٩٧م وإلى حوالي (٤،٦٥٦،٣٩٠) طالباً وطالبة منهم (٢١٧،٧٠٥) طالب وطالبة في المدارس الأهلية في العام ٢٠١٠م-٢٠١١م.ووصل عدد المدارس الأساسية الحكومية والخاصة إلى (١٦١٠٩) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م منها(٣٧٣٢) مدارسة مشتركة (أساسي + ثانوي). ووصل عدد المدرسين في المدارس الأساسية الحكومية والخاصة وكذلك المدارس المشتركة (أساسي +ثانوي) (٢١١٩٣٠) مدرس ومدرسة لنفس العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م، وارتفع التعليم الثانوي من (٣٣١) مدرسة منها ١٢ مدرسة خاصة في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م بعدد (٦١٥،٥٩١) طالباً وطالبةً في نفس العام منهم (٢١،٠٧٥) طالب وطالبة في المدارس الخاصة. وبلغ عدد المدرسين المساهمين بجدول الحصص (٦٨٩١) مدرس ومدرسة.

وقد تزايد عدد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني من (١٢٤٨٢) طالب وطالبة في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م إلى (٢٥٠٩٣) طالب وطالبة، منهم (٢٨٧٦) إناث أي بنسبة (١١,٥%) في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م، وبلغ عدد الملتحقين في كليات

%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

2 https://arabnews.us/archives/2647

المجتمع صنعاء وعدن وعبس في العام ٢٠٠٠/٢٠٠٣م (١٢١٦) طالب وطالبة منهم (٢٤٨) إناث. مقارنة مع ما وصلت اليه عدد الملتحقين في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م حيث وصل عدد الملتحقين في كليات المجتمع (صنعاء عدن حجة / عبس حضرموت / سيئون /اب) إلى (٥٧٨٦) طالب وطالبة منهم (١٣٦٥) إناث وترجع هذه الزيادة في عدد الملتحقين إلى افتتاح عدد من المعاهد الجديدة وكليات المجتمع، وزاد عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية والخاصة من ٣٥ ألف طالب عام ١٩٩٠ ليصل في العام ٢٠١١ إلى (٢٦٩٠٥٥) طالب وطالبة، وقد ارتفع نصيب الإناث في التعليم الجامعي من (١٦%) عام ١٩٩٠ إلى (٣١,٦٣%)عام ٢٠١١م. وازداد نصيب الجامعات الخاصة من صفر% تقريباً عام ١٩٩٣ إلى نحو (٣٠,٨%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١م، ومع ذلك فهناك العديد من المشاكل التي تتصل بالتعليم ومن ضمنها تعليم الفتاه حيث كشفت إحصائيات غير حكومية أن نسبة ٧١ في المائة من فتيات الريف مازلن خارج المدارس و يؤكد المسح التربوي الشامل للعام الدراسي ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م الصادر عن وزارة التربية أن إجمالي عدد الطلاب في مدارس الجمهورية بلغ ٤ ملايين و ٤٩٧ ألف و ٦٤٣ طالب وطالبة، منهم في المرحلة الأساسية ٣ ملايين ٩٧١ ألف و ٨٥٣ طالب وطالبة، متضمنة مليون و ٦٠٧ ألف و ٧٧٩ طالبة، وكانت نسبة التحاق إناث الحضر ٥٣٦ ألف و ٨٠٦ أي بنسبة ٣٣ %، بينما بلغت

[2] https://yemen.savethechildren.net/news/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B3%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

ملتحقات إناث الريف مليون و ٧٠ ألف و ١٩٧٣اي بنسبة ٧٦ %. وفيما يتعلق بالالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي العام فقد بلغ عدد الطلاب ٥٢٥ ألف و٧٩٠ طالب وطالبة منهم ١٧٢ ألف و٨١٣ طالبة وكانت نسبة التحاق إناث الحضر لهذه المرحلة ٥٩ %، وإناث الريف ٤١ %، ومن ناحية أخرى فقد تضاعفت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث ينخفض سنويا معدل التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم بشكل سريع وخصوصا مع الحرب التي تمر بها اليمن فقد أغلقت أكثر من ٣٠٠ جمعية ومركز تعنى برعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أبوابها نهائياً ونتج عن ذلك توقف هذه الجمعيات عن تقديم خدمات التعليم والرعاية والتأهيل والعلاج الطبيعي ووصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الغير ملتحقين بالتعليم الى ١٩٠٠٠٠ شخص منذ بداية الحرب على اليمن .

التعليم في اليمن (قوانين واستراتيجيات)

اهتمت اليمن بوضع الاستراتيجيات التي تعنى بالتعليم وتطويره بالتعاون مع المانحين المهتمين بوضع التعليم وتطويره، وخلال سنوات عديدة كان هناك الكثير من الاستراتيجيات حول التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي والتعليم التقني والفني وتعليم الفتاه والتعليم في الريف، وفي البداية ركز القانون العام للتربية والتعليم ١٩٩٢ على مجموعة من الأعمال التي تستهدف رياض الأطفال والمدرسة الأساسية الموحدة والتعليم الثانوي وأنواع التعليم بما فيها مدارس المعوقين والمتخلفين عقليا ومدارس الموهوبين

[2] https://inee.org/ar/events/tathyrat-alhrb-walsra-ly-altlym-fy-alymn-alwaqiu-waltawhdiyatu-walhlwl

[3] http://yemen-nic.info/db/laws/ye/detail.php?ID=11391

والمتفوقين بالإضافة الى أنواع التعليم التي تتم خارج النظام المدرسي كالتعليم غير النظامي والتعليم العالي، وركز القانون على التربية الشاملة والمتكاملة، وأهمية التعرف على احتياجات المعلمين والمتعلمين، وأهمية احترام الفروق الفردية بين الأشخاص وتقديم نظام تربوي متطور ومتكامل ومتوازن، واهتمت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي ٢٠٠٦ بامتلاك تعليم ثانوي يتسم بالعدالة والمساواة في توفير الفرص التعليمية والجودة في النوعية والتنوع في التخصصات بما يمكن الخريجين من مواصلة تعليمهم بكفاءة والانخراط في الحياة المدنية. كما ركزت على إعادة ترتيب أوضاع التعليم الثانوي ومعالجة مشكلاته الكمية والنوعية بما يؤدي الى توفير فرص التعليم الثانوي العام لخريجي التعليم الأساسي بشكل متوازن وعادل وبجودة عالية، ومن ناحية أخرى ركزت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي ٢٠٠٣– ٢٠١٥ على إصلاح نظام التعليم الأساسي وتطويره وتحديد الاتجاهات لتطويره، وبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال وتوجيه العمليات والقرارات اليومية لإصلاح منظومة التعليم الأساسي، واهتمت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠٠٦–٢٠١٠ الى دراسة وتحليل الوضع القائم للتعليم العالي والبحث العلمي وتحديد المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التعليمية التابعة لها بالإضافة لتطوير استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي باعتباره جزء أساسي من البنية التحتية للتنمية الوطنية الشاملة وبناء القدرات، وذهبت استراتيجية التدريب والتأهيل لوزارة التربية والتعليم للتركيز على رفع كفاءة المعلين والقائمين على التدريب والتأهيل وتطوير القدرة المؤسسية لمؤسسات التدريب والتأهيل، ورفع الكفاءات المهنية لقدرات وزارة التربية والتعليم، وتقويم وتطوير وإنماء برامج التدريب والتأهيل في مؤسسات

[3] http://agoyemen.net/lib_details.php?id=156

الاعداد والتدريب في مؤسسات وزارة التربية والتعليم، ومن جانب أخر عملت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٦ على تقديم رؤية شاملة لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والقدرة على الاستجابة، وتكافؤ الفرص، بالإضافة لتطوير القدرات المؤسسية والارتباط بين التعليم وسوق العمل بالإضافة الى فجوة التمويل في هذا المجال وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني بشكل عام، وصدرت العديد من القوانين في اليمن التي تطور من التعليم كالقانون رقم ١٣ بشأن الجامعات والمعاهد العليا للعام ٢٠٠٥ والقانون رقم ٢٨ الخاص بمحو الامية وتعليم الكبار للعام ١٩٩٨ وكذا القانون الخاص بالتعليم الأهلي والخاص لسنة ١٩٩٩ والقانون رقم ١٩ الخاص بالبعثات والمنح الدراسية للعام ٢٠٠٣ والقانون رقم ٤٥ الخاص بالتربية والتعليم والقانون رقم ١٧٠ الخاص بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد وأصدرت هذه القوانين مجموعة من الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الفني والتقني.[2] [3]

التعليم في اليمن لذوي الإعاقة [3] [3]

بعد ثورة ١٩٦٢ تزايدت أعداد جمعيات المعاقين، وقامت بالعديد من الفعاليات والأنشطة والخدمات التي كانت تقدم لهم الرعاية والدعم، وتواصل التطور في هذا المجال حتى تاريخ ١٩٧٨ والتي وصلت فيه اليمن الى مستوى من التطور كبير في شتي المجالات.

[2] http://yemen-nic.info/db/laws/ye/detail.php?ID=11593

[3] https://sawt-alamal.net/2021/10/13/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D9%85%D9%88/

ومع وصول اليمن الى الوحدة بين الجمهورية اليمنية واليمن الجنوبي ١٩٩٠ وظهور قانون الجمعيات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتزايدت أعداد المؤسسات والجمعيات التي تقدم الخدمات لهذه الفئة والتي استمرت بالنمو حتى وقتنا الحاضر، ولكن مع بداية الحرب على اليمن في ٢٠١٥ أغلقت أكثر من ٣٠٠ مركز خاص بالمعاقين أبوابه وتزايد أعداد المعاقين مع القصف الجوي ومعاقي الحرب والمعاقين لأسباب تتعلق بالألغام المضادة للأفراد.

القوانين والاستراتيجيات الخاصة بتعليم المعاقين

البداية عبر القرار الجمهوري رقم ٥ لعام ١٩٩١ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين والتي اهتمت بتعليم المعاقين كحق أصيل من حقوق الإنسان ومن ثم قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩م وكذلك قانون صندوق رعاية وتأهيل المعاقين رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م. ومن ثم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩م بشأن رعاية و تأهيل المعاقين، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩م بشأن رعاية و تأهيل المعاقين، وركزت السياسات الخاصة بالرعاية

[3] https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4446791-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%86?page=1

[3] http://yemen-nic.info/db/laws ye/detail.php?ID=11620

الاجتماعية على الأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم عبر تأهيل دور المعاقين جميعها والاهتمام بجميع أنواع الإعاقة بما في ذلك العجائز والمسنين، وركز قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٩م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين على التعليم عبر إنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات والمراكز اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعاقين بالتنسيق مع وزارة العمل والتدريب المهني ويكون إنشاؤها بتر خيص من الوزارة وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة وعلى الجهات القائمة الحصول على ترخيص خلال ستة أشهر من صدور القانون وتوفير معلمين لغة إشارة والعمل على البنية التحتية لتوفير إمكانيات الوصول للمعاقين الى كافة المرافق التعليمية، وبعدها تم عمل الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتأهيل المعاقين ٢٠١٤ – ٢٠١٨ والتي اهتمت بتحسين فرص الحصول على خدمات[٦] التعليم الأساسي للأطفال المعاقين وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والتعليمي. كما دعت الاستراتيجية الدولة الى دعم الجهود الرامية لتحسين إمكانية الوصول إلى المباني، وتوفير المواد التعليمية المعدلة لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين مهارات المعلمين وتشجيع توفير وسائل النقل من وإلى المدارس وتعميم مبادرات التعليم الشامل ودعوة المدارس الى تكييف برامجها لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وكان هناك تطبيق لبعض المواد الخاصة بالمعاقين وخصوصا الاتفاقيات الدولية والتي تمت الموافقة مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال دورة الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في ٣ مايو ٢٠٠٨، وفي الوقت نفسه، تمت الموافقة على البروتوكول الاختياري، وإعطاء لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أهلية فحص الشكاوى الفردية فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة من جانب الدول الأطراف في البروتوكول، ووقع اليمن على الاتفاقية في ٣٠ مارس

[3] https://search.mandumah.com/Record/1386694

٢٠٠٧، وصادق عليها في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ دون أي تحفظات وفي نفس اليوم ٢٠٠٩، صادق اليمن على البروتوكول الاختياري، الذي وقّع عليه سابقاً في ١١ أبريل ٢٠٠٧.

التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن

أغلقت الحرب في اليمن معظم المراكز التعليمية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً في المناطق التي يستهدفها الطيران الحربي التابع لقوات التحالف، وبالنسبة للأطفال المصابين بالتوحد فقد واجهوا صعوبة في الحصول على التعليم حيث يتعمد الإباء إخفائهم وعدم الذهاب بهم الى المراكز المتخصصة، ويغيب الدعم الحكومي عن هذه الفئة من الإعاقة بشكل كبير كما يشير الى ذلك مركز اليمن للتوحد، ويقدر أن ما بين ٣ إلى ٥ من أطفال المدارس في الصفوف الأولية في اليمن مصابون بالتوحد، ويسعى المنتدى اليمني للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الجهات المعنية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى كافة الحقوق ومنها الحق في التعليم وقد قام بالعديد من الورش التي تستهدف تدريب العاملين في الحقل التربوي وممثلين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وممثلي عدد من الجهات المهتمة على القضايا المتصلة بدمج الطلاب ذوي الإعاقة ضمن مدارس التعليم العام والعالي، وتهتم مجموعة من المنظمات غير الحكومية بموضوع صعوبات التعلم كشكل من أشكال الإعاقة بالرغم من أن هذا المفهوم ما يزال جديد على اليمن وبالتالي كانت أغلب الأنشطة التي قدمتها هذه المؤسسات هي للتعريف عن هذه الإعاقة ولكن

[3] https://mashaker.net/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82/

حتى الان لا يوجد أي مناهج أو أدلة تدريبية في هذا المجال كما نشير بعض البيانات الصحفية الخاصة ببعض هذه المؤسسات المهتمة بصعوبات التعلم، وبالنسبة لشريحة الصم والبكم فهم على قدر كبير من المعاناة حيث لا يوجد الا صف واحد في اليمن بالكامل يدرس باللغة الإنجليزية لهذه الفئة على سبيل المثال وهو مهدد بالإغلاق، بينما نجد شريحة الصم وبالكم في مواضيع التعليم الأخرى تعاني من وضع تعليمي صعب، ناجم عن افتقارها إلى العديد من الاحتياجات وخصوصا في المدن الصغيرة، ويتجاوز عدد المكفوفين في اليمن ٧٦ ألف شخص من الجنسين، منهم خمسة آلاف كفيف وكفيفة فقط يستفيدون من الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات المعنية برعايتهم، ومن ضمنها خدمات التعليم، ومع ذلك هناك مؤسسات تعمل بشكل جيد على خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة مثل مركز النور لرعاية وتأهيل المكفوفين، وجمعية الأمان لرعاية الكفيفات والتي تقدم خدماتها التعليمية والمعيشية لمئات من الفتيات، ويحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة الى اهتمام متزايد لسبب تزايد اعدادهم يوميا بأرقام من ٥٠ الى ١٠٠ شخص يتحولون الى أشخاص ذوي الإعاقة في اليمن بسبب الحرب، وبخصوص الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية أعلنت جمعية المعاقين اليمنيين أن أجمالي عدد المعاقين حركيا في جميع محافظات البلاد، بلغ نحو إثنين مليون معاق من اجمالي عدد السكان البالغ نحو ٢٣ مليون نسمة ومعظمهم لا يحصلون على أي خدمة تعليمية.[3]

[3] https://www.al-fanarmedia.org/ar/2018/07/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9/

خاتمة

إن المعاقين في اليمن يعانون من التجاهل الحكومي وإغلاق المؤسسات الخاصة بهم وبتعليمهم وبتجاهل أطراف الحرب لهم مما يجعل من حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم أقرب الى المستحيل في اليمن بالرغم من وجود القوانين والاستراتيجيات والتزام اليمن باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولكن كل هذا لا يطبق على أرض الواقع.

DAMANAT

100%حقوق و حريات و تنمية